Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ممّن ترجموا له ، حول هذا الموضوع ، إن استثنينا ابن الفوطي – حسب زعم الخوانساري[1] – الذي يشير إلى «شرح الآيات البيّنات» في كتابه المفقود «معجز الآداب في معجم الألقاب» .

فهل يحقّ لنا بعد هذا التساؤل التّسليم بصحّة نسبة الكتاب لابن أبي الحديد ؟ وهل يمكن الإدّعاء بأنّ سكوت أصحاب كتب التّراجم كاف بمفرده للتّشكيك في نسبة الكتاب ؟

الجواب عن هذا السّؤال الأخير يكون – في رأينا – بالنّفي . إذ من المعلوم أنّ المترجمين القدامى يكتفون بذكر ما يخيّل لهم أنّه جدير بالذّكر لأهميّته ؛ وما قصدهم من ذلك إلاّ التّعريف بصاحب التّرجمة ، في نبذة مختصرة . وبالنّسبة لصاحبنا على التّحديد ، فإنّ أغلب مترجميه يوردون بشكل خاصّ كتابيه «شرح نهج البلاغة» ، و«الفلك الدّائر على المثل السّائر» ، لقيمتيهما العلميّة والأدبيّة ، وباعتبار أنّهما أهمّ ما أنتجه المؤلّف .

أمّا في ما يتعلّق بصحّة نسبة الكتاب لابن أبي الحديد ، فهناك ثلاثة عوامل أساسيّة تخوّل لنا الاعتقاد بذلك .

1 – إنّ أسطع دليل على أنّ هذا الكتاب من نتاج صاحبنا ، يأتينا من المؤلّف ذاته . ممّا لا شكّ فيه أنّ كتابيّ «نقض المحصّل» و«زيادات النّقيضين» هما من تأليف ابن أبي الحديد ، إذ هو يستشهد بهما في كتابه «شرح نهج البلاغة»[2] ، مصرّحا بأنّهما من تصنيفه . وهذان الكتابان بالذّات ورد ذكرهما شفعًا ، في «شرح الآيات البيّنات» – الذي هو بين أيدينا – على أنّهما للمؤلّف ، وذلك أثناء بحث موضوع التّصوّرات المكتسبة[3] .

2 – الأمر الثّاني الذي يدعّم صحّة نسبة هذا الكتاب لصاحبه ، وهو لا يقلّ أهميّة

---

1 الخوانساري ، روضات الجنّات : ص 407 .

2 ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة : 61/1 .

3 شرح الآيات : 119 .